



كلمة سعادة السيد عبدالله بن فيصل بن جبر الدوسري
مساعد وزير الخارجية

بمناسبة الرد على توصيات التقرير الوطني الثالث لمملكة البحرين

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والثلاثين

(جنيف 21 سبتمبر 2017)

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السفير خواكين الكسندر مازا مارتيلي

رئيس مجلس حقوق الإنسان

السيدات والسادة الموقرين

بداية يود وفد بلادي التأكيد على حرص مملكة البحرين على تعزيز ومواصلة جهودها من أجل النهوض بحقوق الإنسان و صون كرامته من خلال التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني، والتعاون البناء مع مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والآليات والمنظمات الأخرى الدولية ذات العلاقة على المستوى الدولي.

إن آلية الاستعراض الدوري الشامل، تستحق الدعم لتحقيق أهدافها على أساس المبادئ التي تحكم عمل المجلس وهي مبادئ الحوار والموضوعية واللا انتقائية.

لقد قدمت مملكة البحرين في الأول من مايو 2017 تقريرها الوطني الثالث لآليات الاستعراض الدوري الشامل، حيث استقبلت مملكة البحرين بإيجابية ومسؤولية عدد 175 توصية قدمتها الدول الأعضاء في مجلسكم الموقر، وقد بذلت بلادي جهوداً كبيرة في دراسة هذه التوصيات حيث تم عقد عدة اجتماعات للجنة التنسيقية العليا المعنية بدراسة كافة التقارير والتوصيات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وعقد عدد آخر من الاجتماعات مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني الذي فاق حضورها عشرين جمعية، حيث تم استعراض تلك التوصيات معها بشكل مسهب، حيث أسهمت جهود اللجنة التنسيقية العليا والاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني وملاحظاتهم المهمة في بلورة موقف مملكة البحرين بشأن الرد على التوصيات المقدمة إلى مجلسكم الموقر.

السيد الرئيس،،،

لقد أدت المشاورات والدراسات الواسعة بشأن التوصيات إلى أن يحظى عدد 139 توصية بالدعم، علماً بأن الكثير من تلك التوصيات قد تم إنجازها على أرض الواقع، وستعمل مملكة البحرين على تحقيق ما تبقى منها.

وقد تم أخذ العلم بعدد 36 توصية إما لتعارضها مع تطبيق الشريعة الإسلامية، أو لعدم توافقها مع القوانين والتشريعات الوطنية، أو إنها تقتضي مزيداً من الدراسة. علماً بأن عدداً منها كان من الممكن القبول بها جزئياً.

السيد الرئيس،،،

إن مملكة البحرين تؤكد على تمسكها واستمرارها في نهجها الإصلاحية والديمقراطية الرائدة الذي أطلقه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، بالحفاظ على سجلها الحقوقي الذي يستند على نصوص دستورية وقانونية عصرية ومتطورة، ومجتمع بحريني تميز عبر تاريخه بسمات وقيم نبيلة في التعايش والتآخي والمساواة والتعددية، والتأكيد على احترام مبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجتمع ديمقراطي يسعى لتحقيق الامن والأمان والتنمية والعدالة للجميع، مما عكس ذلك في تشريعات المملكة وسياساتها وبرامجها.

إن الإنجازات المتميزة التي تحققت في الفترة الأخيرة لتضيف لسجل الإنجازات والتقدم في تعزيز واحترام حقوق الإنسان ويمكنني أن استعرض بعض منها:

- صدور قانون الاسرة رقم (19) لسنة 2017 ، والذي دخل حيز التنفيذ في الأول من أغسطس 2017، حيث لاقى صدى إيجابي واسع بين فئات المجتمع البحريني بما يتوافق مع التزامات المملكة باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ويشكل نقلة نوعية مجتمعية على صعيد تمكين الفرد من معرفة حقوقه وواجباته المتعلقة بشؤون الأسرة، فبعد سنوات من الجهد استطاعت المرأة البحرينية أن تحقق أحد أهم أحلامها بإصدار قانون

الأسرة، تأكيداً لكرامة المرأة ودورها المحوري في عملية البناء والتنمية، وترجمة حقيقية لتطلعات كل نساء البحرين.

ومن أهم مميزات هذا القانون محافظته على تماسك نسيج الأسرة البحرينية، ومساهمته الفعّالة في تقوية وتعزيز اللحمة والوحدة الوطنية، كونه قانوناً موحداً ساهم وأجمع عليه كافة أطراف المجتمع.

- كما صدر القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، والذي يعتبر أحد أهم المبادرات الجوهرية الرامية إلى تطوير السياسة العقابية في مملكة البحرين، من خلال تعزيز الإجراءات العقابية بمفهومها الشامل المرتكز على ثنائية العقوبة والإصلاح وبذلك تسعى المملكة نحو حماية أشمل للمجتمع من الأخطار المستقبلية.

- وقد صدر أيضاً تعديلاً على المادة 2 من قانون رقم (74) لسنة 2016، بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة بحيث سرى أحكام القانون على ذوي الإعاقة من البحرينيين وذوي الإعاقة من أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي والمقيمة في البحرين إقامة دائمة.

- كما صدر القانون رقم (6) لسنة 2017 بالتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي تعمل للقضاء على الفساد ومكافحة الجريمة ذات الصلة بالفساد بكافة أشكاله.

- وقد صدر القانون رقم (7) لسنة 2017 بالتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تهدف إلى منع تمويل الإرهاب من الأموال المتحصلة من جرائم غسل الأموال.

- كم قامت مملكة البحرين باتخاذ عدد من الإجراءات التي تساهم في تعزيز اصلاح سوق العمل، ومنها تصريح العمل المرن، حيث يسمح هذا النظام للعامل الاجنبي من العمل دون نظام الكفيل، حيث تسعى المملكة عبر هذا النظام لتصحيح سوق العمل والحفاظ على حقوق العمالة.

- وقد حازت مملكة البحرين في هذا العام بالمركز الأول من بين 188 دولة، كأفضل دولة للعمل والإقامة مع الاسرة للأجانب وفقا لدراسة استقصائية قام بها أحد المراكز البحثية الدولية المتخصصة.

السيد الرئيس،،،

إن سيادة القانون واستقلالية ونزاهة القضاء أساس الحكم في مملكة البحرين ومن أهم دعائم حماية حقوق الإنسان وحياته حيث نصت المادة رقم (20) من الدستور على توفير ضمانات المحاكمة العادلة بما فيها حق الدفاع وحظر التعذيب. وقد تم تعزيز استقلالية القضاء مالياً وإدارياً بموجب قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002، وتعديلاته لعام 2015، واتساقاً مع أحكام الدستور.

وفي هذا الصدد، يؤكد المرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 بشأن الإجراءات الجنائية وتعديلاته على ضمانات متكاملة لحماية حقوق الإنسان في الحرية والأمان الشخصي والعدالة الجنائية من خلال توفير ضمانات المحاكمة العادلة وحق المتهمين بالاتصال بأهاليهم وذويهم والاستعانة بمحاميين وحضور الجلسات غير مكبلين بالقيود أو الأغلال وحظر التعذيب أو المعاملة السيئة أو الإكراه.

كما أن حرية التجمع والرأي والتعبير مكفولة في الدستور والتشريعات الوطنية دون قيود سوى الضوابط المهنية والأخلاقية المنصوص عليها في الدستور والقانون والمواثيق الصحفية والإعلامية المحلية والدولية والتي تحظر أي دعوات مثيرة للطائفية أو الكراهية الدينية أو العرقية أو المذهبية أو من شأنها تهديد الأمن القومي والنظام العام أو التعدي على حقوق الآخرين وسمعتهم وكرامتهم أو مخالفة الآداب العامة أو انتهاك أي من مبادئ حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،،،

نود الجزم أنه لا يوجد حد أو سقف لطموحنا وجهودنا الرامية إلى إحداث تغيير إيجابي مستمر على وضع حقوق الإنسان في البحرين. وإن أفعالنا أقدر من كلماتنا على تبديد أي شكوك بشأن التزام مملكة البحرين بتعزيز حقوق الإنسان من خلال سيادة القانون، ونؤمن بأن شرائح المجتمع شركاء

أساسيين في عملية البناء والالتزام بالعمل الوطني والابتعاد عن العنف
والترهيب وبث الكراهية والطائفية في المجتمع.

وإن جهود بلادي المستمرة في محاربة الإرهاب وتمويله والتطرف العنيف
لن يثنينا عن مواصلة المسيرة الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة والارتقاء
بحقوق الإنسان في كافة المجالات.

شكراً السيد الرئيس.